اكد اعضاء فيها ضرورة تحقيق التوافق بين قيادات الكتل السياسية

لجنة التعديلات الدستورية: النقاط الخلافية لاتزال عالقة وهناك إحتمال لتمديد ثالث

بغداد/ وكالات

أجمع أعضاء في لجنة التعديلات الدستورية في البرلمان العراقي ، على ضرورة أن يجري التوافق بين قيادات الكتل السياسية حول الموضوعات محل الخلاف التي لا تزال عالقة حتى الآن، وأشار الأعضاء إلى إحتمال التقدم بطلب الى البرلمان لتمديد فترة عمل اللجنة للمرة الثالثة.

والنقاط محل الخلاف هي المادة ١٤٠ الخاصة بالوضع فى كركوك. والفيدرالية. وتوزيع الثروات. وصلاحيات رئاسة الجمهورية. وشكل الدولة وانتمائها.

وقال رئيس لجنة المادة ١٤٠ فى لجنة التعديلات حميد مجيد موسى إن" النقاط الخلافية الباقية هي المادة ١٤٠، صلاحيات الاقاليم والحكومة الاتحادية في الاطار الفيدرالي، و الثروات النفطية والغاز، وصلاحيات رئيس الجمهورية".

وشدد موسى على "حاجة الكتل السياسية العراقية الى التوافق حول النقاط الخلافية."

وأضاف " للأسف الشديد، لم يحصل هذا التوافق حتى هذه اللحظة، وهذا هو سبب طلب المزيد من الوقت لمشاورات أوسع وأعمق للتوصل الى توافقات بشأنها".

وقال موسى إن "جميع الكتل السياسية تشعر بالحاجة إلى عدم الاستعجال، والتوافق هو على عدم الاستعجال، وبذل جهود متواصلة لكى نصل الى نتيجة ، وذلك هو السبب الذي دعا لجنة تعديلات الدستور ان تطلب من القيادات السياسية التمديد خلال الفترة السابقة لتحصل بذلك على توافقات أكثر لأن عمل لجنة التعديلات الدستورية شارف على الخواتيم واللمسات الأخيرة، ولكن هذه النقاط الاربع تحتاج إلى توافقات بين رؤساء الكتل السياسية".

وحول إمكانية تمديد عمل اللجنة قال "من المتصور أن لجنة التعديلات الدستورية ستطلب وقتا أطول من ذلك لتمنح الكتل السياسية فرصة الالتقاء والتشاوروالاتفاق حول الموضوع، بصرف النظر عن دورات البرلمان".

يذكر أن اللجنة، وبحسب الدستور، كانت ملزمة بتقديم تقريرها في حزيران الماضي. اذ تنص المادة ١٤٢ من الدستور على أن(يشكل مجلس النواب ، في بداية عمله ، لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر).

وكانت اللجنة قد تشكلت في تشرين الثانى ٢٠٠٦ وبسبب عطلة المجلس التشريعية. وبدلا من تقديم التقرير في اذار أصبح في حزيران ، لتطلب اللجنة التمديد الأول الى آب والتمديد الثاني إلى نهاية الفصل التشريعي الحالي.

وفي السياق نفسه، أوضح موسى أن " ما نص عليه الدستور أن تقدم التعديلات كلها دفعة واحدة لغرض التصويت عليها وفق القانون كما جرى في المصادقة على القانون العراقي، وأي تعديلات تأخذ بنظر الاعتبار تناغم وتوافق مفرداته بعضها مع البعض الاخر" مبينا أن "كل شيء باق على حاله ما لم يتم تعديله .

رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب وعضو لجنة التعديلات الدستورية فؤاد معصوم، اكد على عدم إمكانية لجنة التعديلات الدستورية من الوصول إلى حلول نهائية ، داعيا الى حلها من قبل رئاسات الكتل.

وقال معصوم " ليس هناك أي تقدم حول النقاط مثار الاختلاف التي كان من المفترض أن تصل لجنة التعديلات الدستورية فيها الى حلول مرضية منذ أن حول مجلس النواب تلك الخلافات لغرض حلها".

واشار إلى أن " اللجنة غير قادرة على الوصول إلى صيغة كافية ونهائية، لذلك نحن نقترح أن تجلس القيادات العليا لترى مايمكن حول نقاط الخلاف تلك... فهم قادرون على حل هذه المشاكل وتلك النقاط العصية على الآخرين".

ولفت معصوم إلى أنه "كان من المفروض أن نقدم تقريرنا إلى مجلس النواب خلال هذه الأيام، ولكن مجلس النواب وبسبب أداء فريضة الحج ، لن تكون هناك أية إجتماعات للمجلس قبل حلول العام الجديد".

فيما قال النائب البرلماني عباس البياتي، عضو لجنة التعديلات الدستورية إن" اللجنة قد تطلب تمديد عملها لفترة أخرى نظرا لأن هناك مجموعة من النقاط الدستورية الخلافية لازالت موضع خلاف بين ممثلي الكتل السياسية في اللجنة".

وأعرب النائب البرلماني عن أمله أن يتم التوصل إلى إتفاق نهائي بشان النقاط الخلافية التي لازالت عالقة " وإلا سيضطر رؤساء الكتل الى عقد إجتماع خاص لمناقشتها ودراسة كافة الآراء بصددها ومن ثم التوصل الى إتفاق بشأنها".

ورجح " أن يطلب من مجلس النواب تمديد عمل اللجنة فترة زمنية آخرى قبل تقديم تقريرها النهائي".

ودعا النائب البياتي" جميع الكتل السياسية إلى المساهمة في تقديم مقترحات واقعية بشأن القضايا الخلافية في الدستور" كان مجلس النواب مدد عمل لجنة التعديلات الدستورية لغاية ٣١ من شهر كانون الاول الجارى بعد أن تقدمت اللجنة بطلب لعدم إكمال التقرير النهائي للتعديلات الدستورية.

وفي سياق متصل، قالت ازهار السامرائي، نائبة البرلمان عن قائمة جبهة التوافق العراقية "ان التعديلات الدستورية لم تحسم بعد وسنضطر لطلب فترة تمديد أخرى من البرلمان بعد عطلة العيد، لذا سندخل النصف الثاني من الفصل التشريعي والدستور (اعوج لم يعدل)".

وتابعت السامرائي أن "لجنة التعديلات الدستورية التي أوكلت للجنة صغيرة مكثفة مكونة من خمس نواب قد أهملت في الآونة الاخيرة السير بانجاز التعديلات الدستورية نظرا لانشغالهم بالأوضاع السياسية المضطربة"، مضيفة حول نقاط الخلاف الاساسية في التعديل " لم يتم حسم الامورتلك حتى الان، وهي لاتزال موضع خلاف ، ولا اعتقد انه سيتم تسويتها في ظل ما يشهده البرلمان من عدم قدرة على عقد جلسة توافقية ".

واستدركت " إلا إذا تم حسم هذه الامور بين رؤساء الكتل السياسية الذين هم أيضا ما أن يتوصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حتى تظهر قضية خلاف أخرى تعيدهم للمربع الأول ، لذا أعتقد أن حل هذه المسائل يستوجب ثورة من الشعب لكي نحول القضية لقضية رأي عام ، لأن البرلمان غير قادر على حلها لوحده".

وعن موقف التوافق حول التعديلات الدستورية أشارت ألى أن " جبهة التوافق مصرة على مسألة توسيع صلاحيات مجلس الرئاسة، والتي تقدمت بها هيئة رئاسة الجمهورية، وبتوافق ثلاثي من رئيس الجمهورية ونائبيه ، والتي لا تزال موضع شد وجذب بين رئاستي الجمهورية والوزراء كون الأخيرة متمسكة بصلاحياتها ".

وتابعت "نحن مع ترحيل قضية كركوك الى دورة برلمانية قادمة، وهذا رأي الغالبية، وإن لم يبت به لحد الآن، إلا أنه سيتم التصويت عليه، باستثناء قائمة التحالف الكردستاني، أما قائمة الائتلاف العراقي الموحد فان موقفها متأرجح، فهي مرة مع الرأي ومرة تميل مع التحالف إذا إحتاجت لأصوات التحالف الكردستاني في مشروع معين".

وحول موقف كتلتها من مسألة الفيدرالية قالت السامرائي "نحن مع فيدرالية الأقاليم بأن يكون لكل محافظة إقليم ، يعني المحافظة تساوي الإقليم ، ونترك رغبة الاندماج فيما بينهم للمحافظات وفقا لمصالحهم بالمستقبل".

وقالت "نحن متمسكون مع هوية العراق العربية، وأنا أرى أن مفتاح الحل الآن بيد قائمة التحالف الكردستاني حول هذه النقطة ،وأعتقد أن هذه المسألة بدأت بالتحلحل، نظرا لأننا بدأنا نسمع من التحالف أنهم يرفضون إنفصال العراق عن العالم العربي ". يذكر ان الدستور العراقي كان قد صوت عليه الشعب العراقي في منتصف تشرين اول عام ٢٠٠٥ .

المعروف أنه بعد اكمال اللجنة لعملها وتحديد توصياتها ومقترحاتها والتصويت عليها وحصولها على الاغلبية المطلوبة من قبل اللجنة، فانها تتولى رفعها الى مجلس النواب.

وقررت المادة (١٤٢) من الدستور ان جميع هذه التعديلات تعرض على مجلس النواب دفعة واحدة للتصويت عليها، فاذا وافقت اغلبية مجلس النواب بموافقة الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس فانها تعد مقرة، وذلك يعني ان تصويت مجلس النواب سيكون بقول (نعم) او قول (لا) من المجلس للمقترحات والتوصيات بشكل مجتمع، ومن ثم فإنه ليس لمجلس النواب قبول بعض المقترحات بالموافقة عليها ورفض البعض الاخر. وانما سيكون الامر حاسما وبائنا لجميع تلك المقترحات والتوصيات التي تتضمن التعديلات، أي أن مجلس النواب سيقبلها جيمعا او يرفضها جيمعا، ولا خيار دستوري ثالث امامه.

واذا وافق مجلس النواب على التعديلات المقترحة بالاغلبية ، فان التعديلات لا تكون نافذة ما لم تعرض على الشعب ويوافق عليها حيث تقول المادة (١٤٢) من الدستور (تطرح المواد المعدلة.. على الشعب للاستفتاء عليها خلال مدة لا تزيد على شهرين ويكون الاستفتاء ناجحا بموافقة اغلبية المصوتين، واذا لم يرفضه ثلثا المصوتين، ثلاث محافظات او اكثر).

وهكذا فان موافقة لجنة التعديلات وموافقة مجلس النواب تكون معلقة على موافقة الشعب.

تشيني: العراق سيكون واحة للديمقراطية بحلول عام ٢٠٠٩

واشنطن/ وكالات

اكد نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أن العراق سيكون بحلول عام ٢٠٠٩ واحة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، في حين حدد قائد القوات الاميركية في العراق، نسبة انخفاض العنف بـ ٦٠٪.

ووصف تشيني في تصريحات صحفية الاستراتيجية الأميركية الحالية، الخاصة بزيادة عدد القوات، بأنها ناجحة وستُدرس في السنوات القادمة، مشيرا الى أن الإدارة الأميركية ستحقق أهدافها في العراق، معتبرا "قرار التدخل الأميركي في البلاد قراراً صائباً"، بحسب تعبيره.

إلا أن نائب الرئيس الأميركي شدد على أنه ما زال هناك الكثير يتعين إتمامه، منوها بأن عدد القوات الأميركية سيعود إلى ما كان عليه قبل البدء بتطبيق استراتيجية زيادة القوات خلال العام المقبل.

ونوه تشيني أنه بحلول منتصف شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٩ تكون الإدارة الأميركية قد حققت هدفها فيما يتعلق بدعم الحكومة العراقية، معربا عن أمله في أن يكون العراق في ذلك الوقت قوة إيجابية ذات تأثير على العالم في المستقبل.

الديمقراطيون يوافقون على نفقات الحرب

ترجمة: نادية فارس

قرر قادة مجلس الشيوخ الامريكي منح الموافقة على تخصيص مبلغ ٥٠٠ بليون دولار لحل المشكلة التي كانت مستعصية، وهي طلب الرئيس بوش نفقات اضافية من اجل الحرب في العراق، وذلك مقابل تخصيص مبلغ اضافي ايضاً للبرامج المحلية العامة. والمشرعون الكبار والمستشارون في مجلس الشيوخ قالوا ان الخطوط الأساسية ستناقش في مجلس النواب يوم الثلاثاء القادم، حيث سينظر في تخصيص ٣٠ بليون دولار للعمليات السياسية في افغانستان، وايضاً مبلغ آخر للقواعد العسكرية ودعم لأسر العسكريين كما ان مجلس الشيوخ سيضيف مبلغ ٤ بلايين دولار للعمليات العسكرية في العراق، مع توقع ان المبلغ الكلي لنفقات الحرب سيلقى دعماً كافياً من الجمهوريين من اجل خلق التوازن المطلوب في حالة حصول استجابة ضده من قبل الديمقراطيين وحتى ان صوت الديمقراطيون ضده انهم لا يقدرون على ايقاف تمريره.

وقرار تخصيص مبالغ مالية للحرب دون تحديد زمن سقفي او هدف في الانسحاب من العراق سيشكل تنازلاً مهماً للديمقراطيين.

عن النيويورك تايمز

المشكلات الأسرية وراء شعور المرأة بعدم الرضا إزاء سجل حقوق الانسان

بغداد/ وكالات

تواجه النساء مشكلات كبيرة أسرية واجتماعية ناجمة عن إنعدام الامن في مناطق مختلفة من البلاد فضلا عن عدم توفر فرص العمل اللازمة للمرأة لتوفير ما تحتاجه اسرتها لمن فقدت عائلها ، ليزيد كل ذلك شعورها بعدم الرضا لما يمكن أن يكون قد تحقق لها في مجال حقوق الانسان في العراق.

فمن جانبها اعتبرت ميسون الدملوجي عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية في تصريحات صحفية ان " المرأة العراقية حصلت على بعض الحقوق من الناحية النظرية ،اما من الناحية العملية فإنها خسرت كثيرا اجتماعيا واقتصاديا."وأوضحت الدملوجي " اعتقد ان مكانة المرأة تراجعت كثيرا عما كانت عليه قبل عام (٢٠٠٣) ،صحيح انها حصلت على بعض التشريعات في البرلمان التي ضمنت لها مثلا ولاول مرة منح جنسيتها لابنائها ،كما منحتها بعض المقاعد في البرلمان ،الا انها تبقى كلها امور نظرية تحتاج لسنوات من اجل ان تثمر نتائجها."

وأضافت ان " اوضاع المرأة الان سيئة اقتصاديا " موضحة أنه رغم زيادة الرواتب الا ان فرص حصول المرأة على عمل قليلة وان تحسين مستواها الاقتصادي مرتبط ببدء عجلة الاعمار وتحسن الوضع الامني."

واشارت الى ان مستقبل المرأة العراقية "سيكون مشرقا للاجيال القادمة ربما لان الحركة النسوية التي جئنا منها والتي عمرها (٨٠) سنة تناضل الان من اجل تحسين وضع المرأة في المستقبل."

اما النائبة البرلمانية ايمان الاسدي عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد فقد اختلفت مع الدملوجي معتبرة ان المرأة قد حققت الكثير ،وانها تتمتع بحقوق الانسان في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

وقالت الاسدي ان " المرأة العراقية حققت الكثير من الانجازات بعد عام (٢٠٠٣) على صعيد حقوق الانسان كونها اصبحت لها الحرية الكاملة للتعبير عن رايها ضد اي سلطة من السلطات الثلاث (التشريعية ،والتنفيذية ،والقضائية) ،كما انها حصلت على وظائف في الدولة لم تكن لتحصل عليها من قبل."وأضافت "اعتقد ان الامر عائد لها في تحقيق ذاتها وتحدي الوضع الحالي ، فنحن نرى عديد من الناشطات النسويات اللائي يمارسن عملهن بتحد للاوضاع الراهنة."

واكدت ان البرلمان يحرص على تشريع القوانين التي تخدم حقوق الانسان للمراة ،فقد شرع البرلمان قانون منح الراتب مع الاجازة لثلاثة اشهر للمرأة المتوفى زوجها ، كما انه بصدد التصويت على مشروع قانون المراة بلا معيل " وهذه كلها قوانين تصب في خدمة حقوق الانسان للمرأة."

وعما اذا كانت المرأة تتمع بحقوق الانسان في العراق ، قالت المواطنة شيماء حسين (٣١) عام ربة بيت وارملة "انا اسمع عن شي اسمه حقوق الانسان ،الا اني لا اتمتع به خصوصا بعد ٢٠٠٣ وبعد ان فقدت زوجي عندما خرج ولم يعد للبيت واصيحت مسؤولة عن اعالة ثلاث اطفال."واضافت " انا استيقظ في الصباح الباكر لاقوم بخياطة الملابس للناس جراء اجر زهيد لا يكفي لشراء الطعام والمشتقات النفطية التي اصبحت اسعارها مرتفعة اضافة لشحتها."

ونتيجة لمقتل الكثير من أرباب الأسر من الرجال باعمال العنف في العراق اضطرت النساء الأرامل وأغلبهن تتراوح اعمارهن بين(٢٠ و ٣٠ عاما إلى الخروج والبحث عن فرصة عمل لاعالة اسرهن.

المواطنة زينة حسن (٣٥) سنة موظفة قالت " انا اشعر اني فقدت حريتي بعد عام ٢٠٠٣كوني لم اعد استطيع ارتداء ما يحلو لي من ملابس بسبب المد الديني الذي غزا العراق بعد الاحتلال الامريكي."

وأضافت " اجبرت على ارتداء الحجاب ،كوني اسكن بمنطقة شعبية تسيطر عليها المليشيات الدينية."

وأشارت إلى أن " كثيرا من النساء في العراق يتعرضن الى القتل بحجة (جرائم الشرف) كما حدث في منطقة شيخان التابعة لمحافظة نينوى في وقت سابق من العام الحالى ، عندما تم قتل الفتاة دعاء على يد اهلها رجما بالحجارة." ومن جانبها قالت المواطنة ليلى محمود(٤٠) سنة مدرسة " تتعرض العديد من النساء في العراق للقتل تحت حجة (جرائم الشرف) ،كما تتعرض الى العنف من قبل الزوج او الاهل الاخ او الاب مما قد يدفعها للانتحار دون ان تعلن عن هذه الحالات." وأضافت ان " مسألة العنف ضد المرأة لا يمكن معالجتها خلال وقت قصير، وإنما تحتاج إلى خطة بعيدة المدى من خلال توعية المواطنين."

وأضافت " انا أدعو وزارة التربية للتصدي بجدية لظاهرة العنف ضد النساء من خلال المناهج المدرسية."

قصة اخبارية

المتسولون بين شبح الفقر وسطوة مافيات الشوارع

بغداد / وكالات

منذ الساعات الأولى من صباحات العاصمة ، ينسابون بين السيارات المتوقفة عند اشارات المرور، يطرقون زجاج النوافذ دون يأس وهم يحملون صغارا بعمر الزهور، او اوراقا متهرئة لتقارير طبية، او اي شيء اخر يمكن ان يقنع الاخرين بانهم فقراء يستحقون ورقة من احدى العملات الصغيرة.

شحاذون بشتى الأعمار، بعضهم يكتفي بالتسول على أبواب المحلات، وآخرون يدخلون مزايدات فيما بينهم من اجل شراء رصيف كامل، يتحكمون بكل من يشحذ عليه. وأسعار الأرصفة قد ترتفع أو تنخفض تبعا لموقعها، ونوع العابرين عليها وكثافتهم، لكنها لا تخلو أبدا من متسولين يلاحقون المارة في كل اتجاه.

يقول أبو احمد، وهو صائغ في عقده الخامس، يمتلك محلا للذهب في احد أسواق منطقة بغداد الجديدة، إن ظاهرة المتسولين "تفاقمت الى حد تجاوز حدود المعقول، علينا ان نتعامل مع شحاذ جديد كل نصف ساعة."

ويضيف قائلا وهو منشغل بنقل بعض قطع الذهب الى الواجهة الزجاجية في محله "هؤلاء الشحاذين يفضلون محلات الذهب لأنهم في الغالب ينجحون في إحراج العرسان الجدد اثناء اختيارهم للنيشان فيحصلون على بضعة أوراق نقدية."

صاحب بسطية الملابس ابو زينب، قال إن بعض الشحاذين هم عبارة عن "لصوص متنكرين." ويوضح "انهم يلتصقون بالناس بحجة الحصول على صدقة، لكن سرعان ما نكتشف انهم سرقوا شيئا، والشحاذون الصغار يبرعون في هذا لأن النساء لا يبدين اهتماما اذا ما اقتربوا منهن كثيرا." وعلق حول تعامله مع مثل هذه الحالات "نحن اصبحنا نعرفهم جيدا، ونبادر الى طردهم حالما نراهم يقتربون من زبائننا ".

أما أبو علاء، وهو سائق في كراج باب المعظم، فقد روى قصة امرأة طاعنة في السن، تأتي بها سيارة صباح كل يوم، ويحملها شاب ويضعها على الارض، ثم يأتي نفس الشاب ليأخذها مع حلول المساء، بعد ان يلملم ما القي اليها من صدقات. ويضيف ابو علاء "حزنت على حالها وما يفعله ذلك الشخص بها، فقررت ان اجلب لها كل يوم شيء من الطعام وكانت لاتتكلم في البداية حتى اطمأنت لي، فكشفت لي ان الشاب هو ابنها الوحيد، وانه يقوم باستغلال عجزها وعدم قدرتها على السير، فيضعها هنا ليأتي نهاية اليوم ليستلم ما جنته من مال التسول".

سلوى عباس، ناشطة في منظمات المجتمع المدني، تحدثت عن تزايد اعداد المتسولين في الشارع العراقي، وعزته الى استفحال ظاهرة التهجير القسري وانتشار الفقر وما آلت اليه حال الساكنين في المخيمات من بطالة وعدم القدرة على سد رمق العائلة. مضيفة "هناك ايضا اعداد من العائلات المهجرة التي سكنت على أطراف المدن الآمنة، وبعضها التجأ الى مناطق شعبية وسكنت في قطع الأرض الفارغة، وبالتدريج بدأ البعض منهم يطلب مواد تموينية من المنازل المجاورة في الحي، بحجة صعوبة الحصول على المواد التموينية المخصصة لهم من مناطقهم التي اخرجوا منها قسرا، وسرعان ما اضيف الاطفال الذين لم يلتحقوا بمدارسهم الى قائمة الشحاذين التي لا تنتهي."

وتابعت "نحن نحاول تقديم المساعدات التي تتوفر لدينا، ولكن الوضع الاقتصادي بشكل عام متدهور، والبطالة استفحلت الى حد خطير."

وترى ام رائد، موظفة في الثلاثين من عمرها، ان تفاقم ظاهرة التسول تعود الى "استسهال البعض امتهان التسول، خاصة وان اغلب العراقيين يعتقدون ان اعطاء مبلغ من المال كصدقة، قد تدفع عنهم البلاء في شوارع يتفشى فيها التفجير والقتل." وتضيف "انا لا أعطي لمتسول أبدا، لأني مقتنعة تماما ان هذا يشجعهم على الاستمرار في مهنتهم السيئة."

وتساءلت "ما معنى ان يأتيني شاب بكامل صحته، او فتاة يمكنها ان تعمل في دائرة أو محل لبيع الملابس، ليطلبوا مني المال، ربما لو فتشت ثيابهم سأجد انهم يملكون نقودا تفوق ما احمله انا نفسي."

الشحاذون أنفسهم، لديهم مبرراتهم التي لا يتعبون من تكرارها كلما سألهم احد، لماذا لا يعملون في مهن شريفة بدلا من التسول على قارعة الطريق. احدى الشحاذات، كانت عجوزا تفترش الأرض وقد اجلست الى جوارها طفلين أمام كراج منطقة المشتل، تساءلت "ماذا أفعل، انا أرملة واربي هؤلاء الايتام، ليس عندي مهنة او شخص يتكفلني، انا لا اعرف حتى الخياطة." ثم تابعت وهي ترسل دمعتها "إنهم أبناء ابنتي التي قتل زوجها في الانفجار، وهي تسكن عندي الآن ولا معيل لنا سوى ما يجود به أهل الخير."

أما رحاب، الطفلة ذات الثمان اعوام التي تتسول على باب جامعة بغداد، فتقول "أنا وأخواتي وإخوتي كلنا نتسول، انا في باب الجامعة، وأخي عند الإشارة الضوئية، واخي الاخر في الكراج." ثم تابعت وهي تنظر الى الجهة المقابلة "التسول ليس عيب عندنا لأنها مهنة عائلتنا، وهي احسن من السرقة او القتل على اي حال." وحين اقترب منا رجل كان يتابع حديثنا عبر الشارع، قالت "هذا خالي ابو سعد، فهو الكفيل بمراقبتنا خشية ان يتعرض واحد منا لسوء او اعتداء من أي شخص غريب."

"قصص الشحاذين لا تنتهي." هذا ما قاله ابو احمد صاحب المقهى القريب من ساحة الطيران، وتابع قائلا بعد ان مر امامنا احد الشحاذين وهو يسحب رجليه المشلولتين على الارض "كان هذا الرجل تاجرا معروفا، وليس أي تاجر، كان يعمل في زمن الحصار في الاستيراد والتصدير وكان يعشق سباق الخيول حد الجنون " ويضيف "إلا انه كان مغامرا وطائشا الى درجة انه راهن على فوز فرسه على فرس عدي صدام حسين، فكان له ما جرى وفاز فرسه بالسباق، فكانت النتيجة انه اختفى مدة من الزمن، بعدها رأيناه وهو على هذا الحال."

وتابع ابو احمد وهو ينسحب الى داخل مقهاه، "هناك العديد من الشحاذين الذين لديهم قصص مماثلة ممن ضيع حياتهم القمار، او الوقوع في حب غجرية، او أي سوء طالع مروا به ولم يتمكنوا من الوقوف على اقدامهم بعدها، فلجأوا الى التسول كحل اخير وارتاحوا له، فهو لا يحتاج رأسمال، مجرد حفظ بعض الادعية، واراقة ماء الوجه، تكفي لأن يستمروا في العيش مهما كان مرا."

الباحث الاجتماعي فارس العبيدي، يرى ان ظاهرة التسول "ليست محددة بزمن أو مكان، فهي مهنة يبرع في ممارستها الكثيرون، خصوصا في المجتمعات الشرقية التي تعاني من الفقر الذي لا ينتهي، والافكار التي تحض الناس على دفع الصدقة للمتسولين كوسيلة لتجنبى الاذى." ويوصل العبيدي "ربما تكون هذه الظاهرة انتشرت الان بصورة غير مسبوقة، لكن علينا ان نعترف بان الاوضاع السيئة ليست هي السبب الوحيد، هناك اسباب تتعلق بصلب تفكير المجتمع، هناك اناس استسهلوا الامر كما حصل حين وجد الكثيرون مبررا لسرقة المال العام بعد نيسان عام ٢٠٠٣," ويكشف العبيدي ان عمل الشحاذين لم يعد مقتصرا على عوائل وافراد فحسب، بل إن هناك "مافيات متكاملة تسيطر على عمل الشحاذين ولصوص الاسواق، وحتى القتل والاختطاف احيانا."